للتواصل:
email: maglesalomma@alanba.com.kw
Fax: 222 72 830 ـ 222 72 857

المري: البطالة المُقنعة تساهم في تدني مستوى الإنتاجية وضعف كفاءة العاملين وانخفاض الروح المعنوية لهم

ناصر المري

حذّر مرشح الدائرة الثالثة ناصر المري من ظاهرة البطالة المقنعة، معتبرا أن مخاطرها وسلبياتها لا تقل عن مخاطر البطالة الظاهرة، وأن ما طرح من قبل الحكومة في الجلسة الخاصة لمجلس الامة السابق التي عقدت بتاريخ 2 مايو 2013 لمعالجة قضية البطالة أمر يستدعي التذكير به.

وقال المري، في تصريح صحافي: ان ما ذكر أثناء الجلسة بأن بعض المسجلين بنظام التوظيف في ديوان الخدمة المدنية ليس لتخصصاتهم مجال للعمل في الجهات الحكومية يشير الى غياب التنسيق بين بعض وزارات وأجهزة الدولة وغياب الربط بين المخرجات التعليمية وسوق العمل. وأوضح المري في تصريح صحافي ان من بين سلبيات البطالة المقنعة التي نحذر منها والتي يعاني منها القطاع الحكومي تدني مستوى الإنتاجية وضعف الكفاءة في تشغيل العاملين وانخفاض ربحية المؤسسة وعدم إمكانية زيادة دخول العاملين وانخفاض الروح المعنوية لهم وزيادة الأعباء والتكاليف الإدارية على المؤسسة، موضحا ان من بين أخطر تلك السلبيات هجرة الكفاءات والعقول نتيجة عدم تأمين الاحتياجات النفسية والمادية والاجتماعية للعاملين لدى المؤسسة المشغلة.

وشدد المري على أهمية التزام الدولة بتأمين فرص عمل مناسبة للخريجين، مشددا في السياق ذاته على أهمية الربط بين المخرجات التعليمية وسوق العمل والتركيز على التخصصات المطلوبة، لافتا في السياق ذاته الى عدم وجود حاجة إلى هذا العدد الهائل من العمالة الوافدة، الامر الذي بدوره خلق نوعا من البطالة المقنعة وزاد من سلبياتها وأوجد خللا في التركيبة السكانية، محذرا من هذه السلبيات على المدى البعيد والقريب ان استمر الوضع دون وضع استراتيجية وخطط عملية للقضاء على تلك الظاهرة التي يعاني منها كثير من مرافق الدولة وأجهزتها.

وبين المري أن من بين الحلول الواجب اتباعها للقضاء على ظاهرة البطالة المقنعة إجراء مسح ميداني يشمل مؤسسات القطاع العام والأجهزة الحكومية لمعرفة معدل البطالة المقنعة في القطاع العام وتقييم أثر البطالة على مستوى أداء المؤسسة ووضع خطة عمل للقضاء على تلك النوعية من البطالة المقنعة وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتأمين الدعم المالي والاجتماعي والإداري لها من قبل الحكومة. واختتم المري حديثه لافتا الى ان المادة 41 من الدستور نصت على أن «لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه» معتبرا أن بعض أوجه وضوابط وشروط التوظيف تحتاج الى اعادة نظر بما يمكن من وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وبما يخلق حالة من التوافق والانسجام بين المخرجات التعليمية واحتياجات سوق العمل وبما يخفف من بعض سلبيات البطالة المقنعة التي يعاني منها القطاع الحكومي.

شدد على أهمية أن يذهب الدعم لمستحقيه

الكندري يطالب برفع رواتب المتقاعدين سنوياً بما لا يقل عن معدلات ارتفاع الأسعار

جاسم الكندري

أكد مرشح الدائرة الثالثة جاسم أبل الكندري على أهمية ان يذهب الدعم الحكومي لمستحقيه، رافضا المساس بأي دعم يمس حياة المواطن البسيط او ابناء الطبقة المتوسطة، مؤكدا على ضرورة رفع مستوى الدعم المخصص للسلع والخدمات في ميزانية الدولة بنفس نسبة ارتفاع معدلات التضخم سنويا.

وطالب الكندري، في تصريح صحافي، بضرورة تفعيل الرقابة الحكومية على زيادة السلع، لافتا الى ان المواطن ذا الدخل الثابت سينخفض مستواه المعيشي ان لم يحصل على زيادات تعادل معدلات الزيادة في الأسعار التي تتطلبها سبل المعيشة، لاسيما السلع الاستهلاكية وارتفاع معدل اسعار الإيجارات.

وشدد الكندري في هذا الاطار على ضرورة رفع رواتب المتقاعدين سنويا بما لا يقل عن معدلات ارتفاع الأسعار حفاظا على مستوى معيشة كبار السن الأكثر حاجة للرعاية والعلاج الطبي.

وجدد الكندري مطالبته بضرورة إيجاد معدلات نمو اقتصادية مقبولة ومستدامة للحفاظ على مستوى معيشة مرتفع للأجيال المقبلة من خلال التنسيق مع دول مجلس التعاون والتعاون مع المنظمات الاقتصادية العربية والإقليمية والعالمية لإقامة روابط تجارية واستثمارية ومالية.

ودعا الكندري في السياق ذاته الى ضرورة العمل على إيجاد مشروع قومي يلتف حوله شباب الكويت، ويدركون أهميته للحاضر والمستقبل خاصة في المجال الصناعي لإنهاء مشكلة البطالة وضرورة وضع الخطط المناسبة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في عدد من الصناعات التي يحتاجها السوق الكويتي.

وثمن الكندري التوافق الحكومي النيابي حول اقرار التأمين الصحي للمتقاعدين، مؤكدا ان تلك الخطوة في الاتجاه الصحيح وتخدم بشكل كبير شريحة المتقاعدين حال اقرار القانون وتنفيذه على ارض الواقع، معتبرا ان توفير سبل الحياة الكريمة للمتقاعدين الذين قدموا الكثير لرفعة وطنهم ونهضته مطلب مستحق.

وأضاف الكندري في نهاية حديثه انه سيعمل مع الإيمان المطلق بأهمية العمل الجاد والصبر والمثابرة والتواصل مع الجميع سيعمل على وضع حد لبعض المشاكل التي يعانيها المواطن أو المرأة أو الشاب والمتقاعد على صعيد غلاء الأسعار أو قضية البطالة واضعا لذلك عدة رؤى على صعيد النهوض بتلك القطاعات وتحقيق تطلعات المواطن الكويتي.

البشر: على الحكومة المبادرة لتنمية الكويت وتحقيق بناء الوطن الحديث

نبيل البشر

شدد مرشح الدائرة الثالثة نبيل ناصر البشر على ضرورة المبادرة لتنمية الكويت وامكانية تحقيق بناء الوطن الحديث، متسائلا: ماذا قدمت الحكومة اليوم للكويت؟ للاسف قطار التنمية دون سكة، والرؤية غير مكتملة وليست واضحة لدى بعض الجهات الحكومية، لذا نقول ان الكويت بحاجة الى اقوال وافعال وانجازات لا تتأتى الا من خلال تكاتف الجميع، سواء على مستوى الجماعات او الافراد او حتى المؤسسات حكومية كانت او مدنية.

ولفت الى ان المساهمة في النهوض بالبلاد ومراعاة مصالح المواطنين لا يتم الا من خلال المجالس البلدية.

وقال ايضا ان اليوم تنقصنا روح المبادرة وتطبيق التجربة الناجحة، فالكويت تتحسر اليوم على ما تشهده الآن، ولا نريد ان ننظر الى الدول المتقدمة وانما لدول مجلس التعاون الخليجي التي سبقتنا.

وقال البشر: اطالب بمشروع للمتقاعدين الذين بخلاف المكافآت والمطالبات المالية لهم، فاطالب بانشاء نواد صحية فقط للمتقاعدين وانشاء جمعيات تعاونية خاصة لهم، فالقصد من ذلك المشروع ان يجد المتقاعد المكان المناسب لقاء وقت فراغه.

وقال: كم نشعر بالالم عندما نرى دولا اخرى لديها مرونة في استخراج الرخص خلال 48 ساعة فقط، وفي الكويت تحتاج الى 48 يوما، وهذا لا تتم معالجته الا من خلال انشاء وحدات خاصة للبلدية لتخليص معاملات المواطنين.

وبين ان الشباب الكويتي ينتظر اكثر من سنة ليجد وظيفة ما وفقا لاحصائية نشرت في العام 2012، لاسيما مع الازمة الاسكانية التي تحولت لكارثة مع وصول عدد الطلبات الى 106 آلاف طلب، وهو ما يزيد على عدد الذين تسلموا السكن، مؤكدا ان هذه القضية تحتاج الى علاج حقيقي.

الشريفي: استئجار المجمعات السكنية القائمة وطرحها بديلاً مؤقتاً لحل المشكلة الإسكانية

أمين الشريفي

أكد مرشح الدائرة الرابعة أمين الشريفي أن القضية الإسكانية ظلت وعلى مدى العقود الماضية القضية الملحة للشعب الكويتي وما جعلها أكثر إلحاحا هذه الأيام ارتفاع كلفة الإيجار المؤرقة للأسرة الكويتية.

وقال الشريفي في تصريح صحافي إن فئة الشباب وخصوصا حديثي الزواج ذاقوا الأمرين من ارتفاع الإيجار، خصوصا أن طوابير انتظار الرعاية السكنية تجاوزت الـ 100 ألف طلب، وأمام ذلك لا يجد الشباب المقبل على الزواج إلا استئجار شقة لبدء حياته الأسرية، لكن الأزمة تبدأ مع البحث عن الشقة إذ إن هناك ارتفاع جنوني في أسعار الإيجارات إلى الحد الذي أصبحت تلتهم وحدها أكثر من 50٪ من إجمالي الرواتب التي يحصل عليها الشباب الكويتي، في مقابل بدل سكن ضئيل لا قيمة له أمام الأرقام المبالغ فيها للإيجارات، الأمر الذي ترتب عليه آثار سلبية تمثلت في مشكلات اقتصادية واجتماعية كانت سببا واضحا في معاناة الشباب الكويتي المتزوج حديثا.

وحمل الشريفي الحكومة المسؤولية كاملة في تفاقم أزمة المواطنين الباحثين عن شقة للإيجار، لأن الكلفة باتت باهظة ومعيقة لحياة مريحة في ظل التهام الإيجارات الراتب مطالبا الحكومة بتحمل كلفة الإيجارات المرتفعة أو استحداث تشريع يقنن الحد الأعلى الذي يتحمله المواطن لكلفة إيجاره الشهري على أن تتحمل الحكومة بقية المبلغ كبدل إيجار يدفع للمؤجر مباشرة.

ولفت الشريفي إلى ضرورة إيجاد مقترحات بديلة تتصدى لها مؤسسة الرعاية السكنية منها: استئجار مجمعات سكنية قائمة وتعمد إلى طرحها على منتظري الرعاية السكنية كحل مؤقت لهم على أن تكون الوحدات السكنية بمواصفات مرضية للمواطن الكويتي.

خلال افتتاح مقره الانتخابي في الدوحة مساء أمس الأول

محمد هزاع الهاجري: إعادة النظر في سقف رواتب موظفي الدولة وتقليل سن تقاعد المرأة من أهم أولوياتي حال وصولي إلى مجلس الأمة

مرشح الدائرة الثانية محمد الهاجري

جانب من الحضور في افتتاح المقر الانتخابي للمرشح محمد الهاجري

أكد مرشح الدائرة الثانية للانتخابات التكميلية لمجلس الأمة المرشح محمد هزاع الهاجري أن سبب ترشحه للانتخابات هو كون الترشح مكتسبا كفله الدستور للجميع، كما انه يسعى لعلاج النواقص الشديدة في البلاد بشكل عام دون النظر للدائرة أو المنطقة، مبينا ان حقوق المواطنين يجب أن تصل اليهم بكل حرية ودون الحاجة إلى أن يستخدم المواطن الواسطة لإنهاء مراجعاته والحصول على حقوقه.

وأضاف الهاجري خلال افتتاح مقرة الانتخابي في منطقة الدوحة مساء من أمس الأول وسط حضور كثيف من أبناء الدائرة الثانية قائلا: «إنني أتشرف بخدمة أهالي المنطقة دون تكلف كما أنني أتمنى قضاء حوائج الناس»، مبينا أن خدمة المواطنين شرف كبير له.

هموم المواطنين

وأشار الهاجري إلى ان هناك الكثير من الهموم التي يعاني منها المواطن، مبينا «انني تطرقت لها خلال ظهوري على شاشة الفضائيات ومنها المشاكل الصحية والسكنية التي تتصدرها»، موضحا ان مشاكلنا ليست بجديدة بل إن هناك الكثير من المرشحين تطرقوا لها دون جدوى، كما ان هناك مشكلة أساسية تتمثل في سلم الرواتب، حيث يعاني رب الأسرة الكويتي من تكاليف والتزامات، مشيرا إلى أن الرواتب حاليا أصبحت لا تكفي فهناك التزامات على الأسرة الكويتية بخلاف المديونيات على رب الأسرة فقد أصبحت لا تكفي، لافتا إلى انه في حال لم يصل إلى قبة البرلمان يتمنى من المرشحين تبني هذه المشاكل وحلها ومتابعتها.

وبين الهاجري أيضا ان سقف الرواتب يحتاج إلى إعادة دراسة وبأسرع وقت فهناك فئة مهمة وهي المتقاعدون وهم أهم الشرائح كونهم يعيلون الأسر، حيث لديهم التزامات كثيرة في ظل توقف رواتبهم لسقف معين وعدم زيادتها بشكل صحيح وإن كانت هناك زيادة تكون طفيفة ولا تتعدى الـ 10 دنانير.

قضايا المرأة

وأشار إلى ضرورة الاهتمام بالمرأة والتي هي الأم والزوجة والأخت وهي نصف المجتمع، مبينا ان لها حقوقا كثيرة كفلها الدستور، لافتا إلى المطالبة بتعديل فقرة الرواتب للنساء التي تتجاوز أعمارهم الـ 55 عاما، حيث يعانون من عدم وجود وظائف لهم مناشدا المسؤولين أيضا تقليل مدة التقاعد كذلك في حال المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي أن يتم منحها كل حقوقها كذلك حقوق أبنائها وتوفير العيش الرغيد لها.

تحرير الأراضي

كما تطرق الهاجري إلى المشاكل الإسكانية، مبينا انه أصبح لدينا رقم كبير للشباب الكويتي الذي ينتظر فرصة الحصول على منزل، حيث فاقت الأرقام 100 ألف طلب إسكاني، لافتا الى انه سيتبنى هذه القضية ووضع الحلول المناسبة لها، متمنيا من الله ان يوفقه في سبيل حلها إن وصل لقبة البرلمان وإن لم يصل للمجلس فإنه يتمنى من زملائه النواب حل هذه القضية.

وتطرق الهاجري إلى قضية الإيجارات السكنية، حيث أصبحت كبيرة وترهق كاهل الشباب في ظل احتكار الأراضي مطالبا الدولة بحل هذه القضية وتوفير السكن الملائم كذلك توفير الأراضي السكنية للشباب، مبينا ان تجار العقار أصبحوا يمتلكون الأراضي في ظل تواطؤ حكومي وأن هناك أراضي بقيت تحت ملك التجار لمدة طويلة تصل إلى 30 سنة، لافتا الى ان هناك من يملك الكثير من الأراضي دون اهتمام، مقترحا ان يتم فرض ضريبة على ملاك الأراضي في حال عدم استثمارها مطالبا المسؤولين بالتدخل لوضع الحلول لها.

وعن القضية التعليمية قال الهاجري: ان الكل يعاني منها لوجود بعض المدرسين غير المؤهلين، متسائلا: كيف تم اختيارهم وهل هناك واسطات ساهمت في جلبهم؟ مشيرا إلى ان قضية المدرس الخصوصي باتت تأخذ جل وقت الأسرة وتستنزفها ماديا، مطالبا وزارة التربية باختيار المدرسين المؤهلين كذلك الحرص على توفير ذوي الكفاءة، مقترحا على المسؤولين بإجراء زيارة للمدارس للتأكد من مستوى الطلبة لأن المخرجات التعليمية أصبحت سيئة، مشددا على أهمية التعليم والمخرجات ودروها في تطوير المجتمع.

الخدمات الصحية متدنية

أما بخصوص الخدمات الصحية، فقد انتقد الهاجري وضعها، لافتا الى انه في حال قيام أي مسؤول بزيارة أي مستوصف أو مستشفى يتضح له مدى الخدمة السيئة التي نعاني منها، مشيرا الى ان هناك الكثير من المرافق الصحية أصبحت تنشأ بالتبرع من قبل المحسنين، مبديا تساؤله عن ميزانية وزارة الصحة، لافتا الى ان سوء الاختيار انتقل أيضا من وزارة التربية إلى وزارة الصحة، فهناك أطباء سيئون على الرغم من حصولهم على المميزات، مشددا على ان هذه النقاط يجب أن تصل للمسؤولين، مطالبا النواب الحاليين بالتحرك الجدي والعمل على حل هذه القضايا.

وأشار الهاجري إلى ان سوء الاختيار يعود للناخب نفسه، مطالبا الناخبين بمحاسبة أنفسهم قبل كل شيء، فالنائب عليه واجبات كثيرة بخلاف الواجبات التشريعية تتمثل في حل قضايا المجتمع الكويتي، داعيا الناخبين الى اختيار الأكفأ من المرشحين لكي يمثلهم في قبة البرلمان.

مجتمع متماسك

من جهته، قال الإعلامي د.جاسم الشمري ان منطقة الصليبخات والدوحة تعد نموذجا مصغرا للكويت نظرا لشمولها عددا من شرائح المجتمع، حيث تضم الشيعي والسني والحضري والبدوي، مؤكدا انها نموذج كويتي يجتمع تحت حب الكويت ولا يوجد ما يفرقهم، لافتا إلى ان الغزو العراقي كشف مدى حب الكويتيين لبلدهم من خلال دفاعهم المستميت عن تراب الكويت وهم بذلك ضربوا أروع الأمثلة في الدفاع عن بلدهم.